

من حيث المصدم وانما خبرنا بطلاننا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في قوله لا يكون  
 من ان تاكيد المسند ليدانما فبعد محبة تقدير المصدم عليه دون الحكم فان قيل ليد  
 لم يجره التاكيد الضمنا على محبة التكرار كما عرفت واست عرفت فانه بعد تقدير الحكم  
 ويعتبره قلت لا نسلم ان التاكيد للمصدم هو الحكم بل هو التاكيد الذي لا يجره  
 مصدمهم بانه ليس في قوله عرفت انما عرفت است تقدير الحكم وانما هو قوله تقدير  
 الحكم مجرده على ان السكالي لم يورد تحقيقه بقوله الحكم في حصول التاكيد  
 والتاكيد مع الفعل بل في خبره حيث انما المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن  
 قوله كما يطول الشارة المشارة في قوله لا يكون است من له محبة تقدير الحكم عليه  
 ودون الحكم كما جعل في قوله في الاضاح كما ساق في الشارة في هذا في قوله كان  
 يلحق ان سطره في تخصيص بل هو اولي بالتحقيق لانه الذي اعترضه المسند اليه  
 موحدا على انه تاكيد موقوم للمفهوم والظاهر ان قول السكالي كما يطول است  
 الرضا وورد في فصل اعتبار المصدم والتاكيد مع الفعل من قوله ما سمعت في  
 حاشيته وحده ولا غير كما كذب في تقريره في فصل المصدم من المصدم وان اراد  
 في هذا المقام مثل اراد كل جعل ماعرف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي  
 رجع فوهم عدم التاكيد مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصل بل في العهد اعترفت  
 اسرار الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على  
 ذلك كونه وهو لا يرضى على السكالي في امثال هذه المقامات ولهذا نظر ان  
 انما يقال مراد من حيث الاستحسان في التاكيد المسند اليه يكون له في قوله عرفت  
 اوله في الحكم عليه لغير ما سمعت في حاشيته وحده ولا غيري فلو لم يخط فاحش  
 عن انما به غيبه ما ذكرنا من لوجه المصدم **ودفع توهم التاكيد** على الحكم بالجار  
 حتى قطع الدق الامير الامير وبعثه لئلا يوهن ان اسناد الفتح الى الامير بحاشية  
 وانما الشايع بعض علماء بله مثلا في دفع توهم التاكيد لوجه في ربه بل لا يتصور ان  
 ليس في ضمير وانما ذكره على التمس ولا في دفع هذا التوهم بالما كذا المعنى وهو  
 ظاهره اذ دفع توهم عدم التاكيد لوجه في التوهم كما واجهوه لئلا يتصور  
 ان بعضهم لم يفي الا ان لم يتدبرهم اذ انك حدثك الفعل لواقع من بعض كواثر  
 من لكل بنا على انهم في حكم شخص لحد كما يقال سرفلان قلنا زهدا وانما مثله واحد  
 منهم وربما جمع بين كل واحد من حسب ايضا المقام كقولنا نحا في نحو الملك كلام  
 الجعول سقا على فتح الملكة واستعداد سيرة جبههم مع فرقهم واستعمال كل منهم

نشأ وبهذا سواد التغيير والترحم على الميسر والاولاد لاجعول على كور  
 يخرج هو في زمان واحد على ما في قوله لها هنا حيث وهذا في غير التمس  
 انما هو ياد في توجيه والا من قبيل فتح توهم التغيير لان حكم مثلا انما يكون  
 تاكيدا اذ كان التمس والاعلى التمس وتعللا لعدم التمس في سبيل الجعول  
 والافكان ما سبقتا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا يخفى على من تفهم التمس  
 انه توجه من اصله وانما لولا انما هم التمس من اللفظ والالتميم ما كذا  
 بل المراد انه منفتح ان يكون المراد المعنى للتمس مستحلا بخلاف ظاهره  
 ويتبين من هذا التمس كذا ما اما نحو جاني الرجلان كلاهما في قوله قد لم يرد في  
 عدم التمس لظلال التي نض في بدل لوله لا يطبق على الواحد اصله فلا  
 يتصور منه عدم التمس بل الاولى انه لا يرد في توهم ان يكون الجاني واحدا  
 والاسناد اليها ما وقع معهما اما اذا التمس المسامح ان الجاني رسولا  
 وانفس لحدتها ورسول الاخر فلا يتقارن لحد جاني الرجلان كلاهما بل انفسهما  
 او وجهها بينهما وكذا اذا التمس ان الجاني احدهما والاخر غيرهما وبعثه  
 ذلك فاما دفع ذلك كما كذا المسند لان توهم التغيير انما وقع فيه **واما ساقية**  
**التخصيص المسند اليه** فحفظ لسان فلا يفسر باسم محقق به في قوله قد صدقت  
 خاد ولا يرد كون الساق في اوجه الجوار في حصول الاضاح من اختلافهما وافية  
 عطف المسان لا تخضع في الاضاح كما ذكرنا حاشية كذا في الاستطلاح في قوله  
 تتاح جعل انما كذا المسند للام وبما في التمس عطفت ساق الجاني في قوله  
 للاضاح كما في هذه الصفة كذا في قوله تعالى **الاولاد** العاد في قوله  
 انو عطفت ساق العاد وما ياتي وان كان لسان كاصلا بدو ساق في قوله المسند  
 الريحون وسما وتعمل بهم اكل محققا لاسمته قد توجه من لوجه من ما يدل على  
 عطفت لسان الالتميم المسند ان يكون اسما مخصصا لوجه كما ذكرنا في قوله  
 والمور العبادات الطيبية بانها كذا من مكة من القبيل والمسند اليه  
 ان اللفظ عطفت ساق وكذا كذا صفة اخرى عليها الموصوف في جاري الفاضل  
 ربه فا الحسن ان الموصوف عند عطفت ساق لما فيه من اضاح الصفة الجهد في  
 اسفار كونه محققا في هذه الصفة **واقول** فدا ورة المصنف في قوله  
 لا يتحد والاشيق الين انما هو له واحد في باب الوصف وذكر انه الجيات

من حيث المصدم وانما خبرنا بطلاننا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في قوله لا يكون  
 من ان تاكيد المسند ليدانما فبعد محبة تقدير المصدم عليه دون الحكم فان قيل ليد  
 لم يجره التاكيد الضمنا على محبة التكرار كما عرفت واست عرفت فانه بعد تقدير الحكم  
 ويعتبره قلت لا نسلم ان التاكيد للمصدم هو الحكم بل هو التاكيد الذي لا يجره  
 مصدمهم بانه ليس في قوله عرفت انما عرفت است تقدير الحكم وانما هو قوله تقدير  
 الحكم مجرده على ان السكالي لم يورد تحقيقه بقوله الحكم في حصول التاكيد  
 والتاكيد مع الفعل بل في خبره حيث انما المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن  
 قوله كما يطول الشارة المشارة في قوله لا يكون است من له محبة تقدير الحكم عليه  
 ودون الحكم كما جعل في قوله في الاضاح كما ساق في الشارة في هذا في قوله كان  
 يلحق ان سطره في تخصيص بل هو اولي بالتحقيق لانه الذي اعترضه المسند اليه  
 موحدا على انه تاكيد موقوم للمفهوم والظاهر ان قول السكالي كما يطول است  
 الرضا وورد في فصل اعتبار المصدم والتاكيد مع الفعل من قوله ما سمعت في  
 حاشيته وحده ولا غير كما كذب في تقريره في فصل المصدم من المصدم وان اراد  
 في هذا المقام مثل اراد كل جعل ماعرف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي  
 رجع فوهم عدم التاكيد مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصل بل في العهد اعترفت  
 اسرار الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على  
 ذلك كونه وهو لا يرضى على السكالي في امثال هذه المقامات ولهذا نظر ان  
 انما يقال مراد من حيث الاستحسان في التاكيد المسند اليه يكون له في قوله عرفت  
 اوله في الحكم عليه لغير ما سمعت في حاشيته وحده ولا غيري فلو لم يخط فاحش  
 عن انما به غيبه ما ذكرنا من لوجه المصدم **ودفع توهم التاكيد** على الحكم بالجار  
 حتى قطع الدق الامير الامير وبعثه لئلا يوهن ان اسناد الفتح الى الامير بحاشية  
 وانما الشايع بعض علماء بله مثلا في دفع توهم التاكيد لوجه في ربه بل لا يتصور ان  
 ليس في ضمير وانما ذكره على التمس ولا في دفع هذا التوهم بالما كذا المعنى وهو  
 ظاهره اذ دفع توهم عدم التاكيد لوجه في التوهم كما واجهوه لئلا يتصور  
 ان بعضهم لم يفي الا ان لم يتدبرهم اذ انك حدثك الفعل لواقع من بعض كواثر  
 من لكل بنا على انهم في حكم شخص لحد كما يقال سرفلان قلنا زهدا وانما مثله واحد  
 منهم وربما جمع بين كل واحد من حسب ايضا المقام كقولنا نحا في نحو الملك كلام  
 الجعول سقا على فتح الملكة واستعداد سيرة جبههم مع فرقهم واستعمال كل منهم

توهم التغيير  
 في قوله لها هنا  
 حيث وهذا في غير  
 التمس لان حكم  
 مثلا انما يكون  
 تاكيدا اذ كان  
 التمس والاعلى  
 التمس وتعللا  
 لعدم التمس  
 في سبيل الجعول  
 والافكان ما  
 سبقتا ولهذا  
 قال الشيخ عبد  
 القاهر لا يخفى  
 على من تفهم  
 التمس انه توجه  
 من اصله وانما  
 لولا انما هم  
 التمس من اللفظ  
 والالتميم ما  
 كذا بل المراد  
 انه منفتح ان  
 يكون المراد  
 المعنى للتمس  
 مستحلا بخلاف  
 ظاهره ويتبين  
 من هذا التمس  
 كذا ما اما نحو  
 جاني الرجلان  
 كلاهما في قوله  
 قد لم يرد في  
 عدم التمس  
 لظلال التي  
 نض في بدل  
 لوله لا يطبق  
 على الواحد  
 اصله فلا  
 يتصور منه  
 عدم التمس  
 بل الاولى  
 انه لا يرد في  
 توهم ان  
 يكون الجاني  
 واحدا والاسناد  
 اليها ما وقع  
 معهما اما اذا  
 التمس المسامح  
 ان الجاني  
 رسولا وانفس  
 لحدتها  
 ورسول الاخر  
 فلا يتقارن  
 لحد جاني  
 الرجلان  
 كلاهما بل  
 انفسهما  
 او وجهها  
 بينهما وكذا  
 اذا التمس  
 ان الجاني  
 احدهما  
 والاخر غيرهما  
 وبعثه ذلك  
 فاما دفع  
 ذلك كما  
 كذا المسند  
 لان توهم  
 التغيير  
 انما وقع  
 فيه  
 واما ساقية  
 التخصيص  
 المسند اليه  
 فحفظ  
 لسان فلا  
 يفسر باسم  
 محقق به  
 في قوله  
 قد صدقت  
 خاد ولا  
 يرد كون  
 الساق في  
 اوجه  
 الجوار في  
 حصول  
 الاضاح  
 من  
 اختلافهما  
 وافية  
 عطف  
 المسان  
 لا تخضع  
 في  
 الاضاح  
 كما  
 ذكرنا  
 حاشية  
 كذا في  
 الاستطلاح  
 في قوله  
 تتاح  
 جعل  
 انما  
 كذا  
 المسند  
 للام  
 وبما  
 في  
 التمس  
 عطفت  
 ساق  
 الجاني  
 في  
 قوله  
 للاضاح  
 كما  
 في  
 هذه  
 الصفة  
 كذا  
 في  
 قوله  
 تعالى  
 الاولاد  
 العاد  
 في  
 قوله  
 انو  
 عطفت  
 ساق  
 العاد  
 وما  
 ياتي  
 وان  
 كان  
 لسان  
 كاصلا  
 بدو  
 ساق  
 في  
 قوله  
 المسند  
 الريحون  
 وسما  
 وتعمل  
 بهم  
 اكل  
 محققا  
 لاسمته  
 قد  
 توجه  
 من  
 لوجه  
 من  
 ما  
 يدل  
 على  
 عطفت  
 لسان  
 الالتميم  
 المسند  
 ان  
 يكون  
 اسما  
 مخصصا  
 لوجه  
 كما  
 ذكرنا  
 في  
 قوله  
 والمور  
 العبادات  
 الطيبية  
 بانها  
 كذا  
 من  
 مكة  
 من  
 القبيل  
 والمسند  
 اليه  
 ان  
 اللفظ  
 عطفت  
 ساق  
 وكذا  
 كذا  
 صفة  
 اخرى  
 عليها  
 الموصوف  
 في  
 جاري  
 الفاضل  
 ربه  
 فا  
 الحسن  
 ان  
 الموصوف  
 عند  
 عطفت  
 ساق  
 لما  
 فيه  
 من  
 اضاح  
 الصفة  
 الجهد  
 في  
 اسفار  
 كونه  
 محققا  
 في  
 هذه  
 الصفة  
 واقول  
 فدا  
 ورة  
 المصنف  
 في  
 قوله  
 لا  
 يتحد  
 والاشيق  
 الين  
 انما  
 هو  
 له  
 واحد  
 في  
 باب  
 الوصف  
 وذكر  
 انه  
 الجيات

من حيث المصدم وانما خبرنا بطلاننا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في قوله لا يكون  
 من ان تاكيد المسند ليدانما فبعد محبة تقدير المصدم عليه دون الحكم فان قيل ليد  
 لم يجره التاكيد الضمنا على محبة التكرار كما عرفت واست عرفت فانه بعد تقدير الحكم  
 ويعتبره قلت لا نسلم ان التاكيد للمصدم هو الحكم بل هو التاكيد الذي لا يجره  
 مصدمهم بانه ليس في قوله عرفت انما عرفت است تقدير الحكم وانما هو قوله تقدير  
 الحكم مجرده على ان السكالي لم يورد تحقيقه بقوله الحكم في حصول التاكيد  
 والتاكيد مع الفعل بل في خبره حيث انما المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن  
 قوله كما يطول الشارة المشارة في قوله لا يكون است من له محبة تقدير الحكم عليه  
 ودون الحكم كما جعل في قوله في الاضاح كما ساق في الشارة في هذا في قوله كان  
 يلحق ان سطره في تخصيص بل هو اولي بالتحقيق لانه الذي اعترضه المسند اليه  
 موحدا على انه تاكيد موقوم للمفهوم والظاهر ان قول السكالي كما يطول است  
 الرضا وورد في فصل اعتبار المصدم والتاكيد مع الفعل من قوله ما سمعت في  
 حاشيته وحده ولا غير كما كذب في تقريره في فصل المصدم من المصدم وان اراد  
 في هذا المقام مثل اراد كل جعل ماعرف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي  
 رجع فوهم عدم التاكيد مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصل بل في العهد اعترفت  
 اسرار الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على  
 ذلك كونه وهو لا يرضى على السكالي في امثال هذه المقامات ولهذا نظر ان  
 انما يقال مراد من حيث الاستحسان في التاكيد المسند اليه يكون له في قوله عرفت  
 اوله في الحكم عليه لغير ما سمعت في حاشيته وحده ولا غيري فلو لم يخط فاحش  
 عن انما به غيبه ما ذكرنا من لوجه المصدم **ودفع توهم التاكيد** على الحكم بالجار  
 حتى قطع الدق الامير الامير وبعثه لئلا يوهن ان اسناد الفتح الى الامير بحاشية  
 وانما الشايع بعض علماء بله مثلا في دفع توهم التاكيد لوجه في ربه بل لا يتصور ان  
 ليس في ضمير وانما ذكره على التمس ولا في دفع هذا التوهم بالما كذا المعنى وهو  
 ظاهره اذ دفع توهم عدم التاكيد لوجه في التوهم كما واجهوه لئلا يتصور  
 ان بعضهم لم يفي الا ان لم يتدبرهم اذ انك حدثك الفعل لواقع من بعض كواثر  
 من لكل بنا على انهم في حكم شخص لحد كما يقال سرفلان قلنا زهدا وانما مثله واحد  
 منهم وربما جمع بين كل واحد من حسب ايضا المقام كقولنا نحا في نحو الملك كلام  
 الجعول سقا على فتح الملكة واستعداد سيرة جبههم مع فرقهم واستعمال كل منهم

من حيث المصدم وانما خبرنا بطلاننا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في قوله لا يكون  
 من ان تاكيد المسند ليدانما فبعد محبة تقدير المصدم عليه دون الحكم فان قيل ليد  
 لم يجره التاكيد الضمنا على محبة التكرار كما عرفت واست عرفت فانه بعد تقدير الحكم  
 ويعتبره قلت لا نسلم ان التاكيد للمصدم هو الحكم بل هو التاكيد الذي لا يجره  
 مصدمهم بانه ليس في قوله عرفت انما عرفت است تقدير الحكم وانما هو قوله تقدير  
 الحكم مجرده على ان السكالي لم يورد تحقيقه بقوله الحكم في حصول التاكيد  
 والتاكيد مع الفعل بل في خبره حيث انما المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن  
 قوله كما يطول الشارة المشارة في قوله لا يكون است من له محبة تقدير الحكم عليه  
 ودون الحكم كما جعل في قوله في الاضاح كما ساق في الشارة في هذا في قوله كان  
 يلحق ان سطره في تخصيص بل هو اولي بالتحقيق لانه الذي اعترضه المسند اليه  
 موحدا على انه تاكيد موقوم للمفهوم والظاهر ان قول السكالي كما يطول است  
 الرضا وورد في فصل اعتبار المصدم والتاكيد مع الفعل من قوله ما سمعت في  
 حاشيته وحده ولا غير كما كذب في تقريره في فصل المصدم من المصدم وان اراد  
 في هذا المقام مثل اراد كل جعل ماعرف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي  
 رجع فوهم عدم التاكيد مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصل بل في العهد اعترفت  
 اسرار الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على  
 ذلك كونه وهو لا يرضى على السكالي في امثال هذه المقامات ولهذا نظر ان  
 انما يقال مراد من حيث الاستحسان في التاكيد المسند اليه يكون له في قوله عرفت  
 اوله في الحكم عليه لغير ما سمعت في حاشيته وحده ولا غيري فلو لم يخط فاحش  
 عن انما به غيبه ما ذكرنا من لوجه المصدم **ودفع توهم التاكيد** على الحكم بالجار  
 حتى قطع الدق الامير الامير وبعثه لئلا يوهن ان اسناد الفتح الى الامير بحاشية  
 وانما الشايع بعض علماء بله مثلا في دفع توهم التاكيد لوجه في ربه بل لا يتصور ان  
 ليس في ضمير وانما ذكره على التمس ولا في دفع هذا التوهم بالما كذا المعنى وهو  
 ظاهره اذ دفع توهم عدم التاكيد لوجه في التوهم كما واجهوه لئلا يتصور  
 ان بعضهم لم يفي الا ان لم يتدبرهم اذ انك حدثك الفعل لواقع من بعض كواثر  
 من لكل بنا على انهم في حكم شخص لحد كما يقال سرفلان قلنا زهدا وانما مثله واحد  
 منهم وربما جمع بين كل واحد من حسب ايضا المقام كقولنا نحا في نحو الملك كلام  
 الجعول سقا على فتح الملكة واستعداد سيرة جبههم مع فرقهم واستعمال كل منهم